أوراق البدائل

الثورة المصرية ودور اليسار

(عوامل النجاح والفشل)

أيمن عبد المعطي

منتدى البدائل العربي للدراسات (A.F.A)
العنوان:شقة ٤ ـ الطابق الرابع ـ ٥شارع المساحة ـ الدقي ـ القاهرة (ج.م.ع)
Website: www.afaegypt.org
Mail: info@afaegypt.org
Telefax: +202-37629937
Twitter: AFAlternatives
Facebook : https://www.facebook.com/AFAlternatives

الثورة المصرية ودور اليسار

(عوامل النجاح والفشل)

أوراق مؤتمر "اليسار والثورات العربية"

القاهرة ٢٤- ٢٥ أبريل ٢٠١٣

أيمن عبد المعطي

هذه الأوراق نتاج سيمنار داخلي وتصدر بصفة غير دورية وتعبر فقط عن رأي كتابها ولا تعبر بالضرورة عن رأي منتدى البدائل العربي للدراسات أو أي مؤسسة شريكة

استقبل اليسار المصري ثورة ٢٥ يناير/كانون ثان ٢٠١١ بنفس مشكلاته التاريخية رغم محاولة بعض تياراته التخلص منها في السنوات العشر التي سبقت اندلاع الثورة. وبالرغم من المجهود السياسي الذي لعبته بعض القوى اليسارية للارتباط بحركة الشارع والقضايا الساخنة كالتغيير الديمقراطي ومعاداة الإمبريالية والصهيونية والحملات الشعبية لمواجهة سداد فواتير الجباية فـ"من تناقضات المشهد الثوري المصري أنه بينما ترفع وتردد الجماهير مفردات الأجندة اليسارية الداعية لمجتمع العدالة والتغيير الشامل والتنمية المستقلة والانحياز للكادحيين والفقراء في الميادين العامة وقلب ميدان التحرير–فإن حزب وتنظيم اليسار يظل غائبا عن هذه الساحات وعن الحضور المؤثر في هذه اللحظة الثورية الفارقة".[١] أي أن يفاجأ اليسار بالحركة الواسعة التي اجتاحت مصر كلها دون أن يكون موجودا كقوة منظمة تسعى إلى جذب هذه الجماهير وتقودها في ثورتها ذات الطابع اليساري في مطالبها.

اليسار المصري.. خلفية تاريخية

ظل اليسار على مدار تاريخه منذ نشأته في أعقاب الثورية المصرية ١٩١٩ يحاول أن يلعب دور الطليعة للجماهير على مدار الموجات النضالية التي اندلعت في أوقات مختلفة. ولكن ظلت تلاحقه أيضا مشكلات تاريخية لحقت بالحركة السياسية عموما وبه على وجه الخصوص من عصبوية وحلقية وتشرذم وبعد عن التفاعل مع القطاعات الجماهيرية الواسعة. وللأسف لم تنقذه من مشاكله تلك الحركة العفية التي كانت تطلقها الجماهير بين الحين والآخر. وفي عام ١٩٧٧ حينما اندلعت انتفاضة ١٨ و١٩ يناير/كانون ثان كان الدرس الأصعب له، فبالرغم من موجة المد العاتية التي اصطبغت بصبغة يسارية واجتاحت العالم كله منذ عام ١٩٦٨، إلا أن اليسار المصري فوت على نفسه فرص الارتباط بالحركة من أسفل في وقت وصلت فيه لعنفوانها قبل القمع الشديد لها بعد أحداث الانتفاضة.

ولهذه الفكرة –أي علاقة اليسار بالجماهير– تاريخ في ممارسة وطرق بناء اليسار لنفسه وتنظيماته عبر تاريخه، فبالرغم من الظروف التاريخية التي سنحت لفصائل يسارية، منذ بدء بناء الحزب الشيوعي الأول في ١٩٢١ وحتى حركة اليسار في أربعينيات القرن الماضي، للارتباط بالحركة الجماهيرية إلا أنه ظل –اليسار– بعيدا عن إمكانية لعب دور لتحريك الحالة الثورية والزخم الحاصل في اتجاه انتصار جماهيري بعيدا عن الأطروحات الليبرالية والوطنية والدينية والقومية التي سادت الحياة السياسية وقتها، على الرغم من قواه النضالية التي تعاظمت مع الحركة الشيوعية الثانية في منتصف الأربعينيات، وذلك لأسباب تتعلق بطبيعة التنظيمات السرية مما أدى لعدم تفاعلها الكامل مع النضالات الجارية، علاوة على عدم مراجعة أفكارها وبرامجها ذات المنحى الوطني، بالإضافة إلى اتباعها سياسة التبعية للاتحاد السوفييتي ومعسكر أوروبا الشرقية مما ظهر في مواقف اتخذت بالتبعية كتأييد فصائل يسارية لقرار تقسيم فلسطين بناء على اعتراف الاتحاد السوفييتي بدولة إسرائيل، أضف الانقسام الشديد في الحركة لدرجة وصلت بها تنظيمات اليسار لـ٣٥ تنظيما في أقل من عقدين من الزمن.[٢]

ومنذ ظهرت الحركة الشيوعية الثالثة في أعقاب موجة المد التي زامنت عام ١٩٦٨ ظلت تنظيمات تلك الحركة صغيرة ومحدودة التأثير والنفوذ في الواقع السياسي بشكل عام لاعتمادها بشكل كبير على التنظيرات السياسية الضخمة والتي لا تجيب عن الأسئلة التي يطرحها الواقع بالأساس، بالإضافة إلى تضخيم الذات، فالمجموعة الصغيرة كانت تسمي نفسها حزبا وبالتالي تتبع مهام وسياسات حزبية غير متناسبة مع حجمها وتأثيرها المحدودين.

وإذا وصلنا لحزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي الذي ظل منذ نشأته في ١٩٧٦ وحتى ثورة ٢٥ يناير/كانون ثان– الحزب اليساري الشرعي الوحيد، سنجد بداياته حتى نهاية الثمانينيات مختلفة كلية عن ما لعبه من أدوار في العقدين الأخيرين، فقد كف

---

[١] عماد مسعد محمد السبع، الثورة واليسار الغائب في مصر، الحوار المتمدن – العدد: ٣٤١٩ – ٧/٧/٢٠١١ على الرابط التالي:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=266308

٢ يوسف محمد، تاريخ الحركة الشيوعية، الهيئة العامة لقصور الثقافة، ٢٠١٣، ص ٧٥.

فيهما عن أن يكون حزبا يساريا يحاول قيادة جمهور عريض من العمال والفلاحين والفقراء، "ولذلك هجرت الفعاليات الاشتراكية العمل تحت راية التجمع، حيث لم تدفع قيادته لتجذير المنهج اليساري كفكر وممارسة، ولم تدعم الإرتقاء بأساس وحدته السياسية وإطاره المرجعي كصيغة تجمع التيار (الماركسي والقومي العروبي والديني المستنير) ضمن نواة يسارية واحدة تواجه اليمين الحاكم والإسلام السياسي الرجعي".[٣]

حتى الحزب الذي كان يتخذ التجمع كواجهة علنية (الحزب الشيوعي المصري) لم يعد حاضره امتدادا طبيعيا لتاريخه الذي أنير ببعض الومضات النضالية فسرعان ما تبقرط علاوة على نظرته المحافظة للسياسة والتنظيم النابعة من تحريف ستاليني للتراث الثوري. أما حزب الشعب الاشتراكي الفصيل المنشق عن الشيوعي المصري فحاله لم يكن يختلف كثيرا عن أي مجموعة حلقية صغيرة قليلة التأثير والنفوذ معا.

في عام ١٩٨٩ ظهر حزب العمال الشيوعي الموحد والذي كان نتاج توحد حزبي العمال الشيوعي والحزب الشيوعي المصري (٨ يناير) والذي لم تعطه وحدته قوة زائدة تذكر، فبعد الضربة الأمنية التي تعرض لها عقب الوحدة مباشرة ظل حزبا دون فعل سياسي حقيقي في سنوات التسعينيات، اللهم من بعض الإصدارات، حتى تبخر تماما في الألفية الجديدة.

تعرضت هذه التنظيمات وفصائل اليسار عموما لهزة عنيفة افقدت بعضها أي بوصلة جماهيرية بعد تفكك الاتحاد السوفييتي والكتلة الشرقية في أعقاب حركات جماهيرية نزعت عن نفسها سنوات الظلم والاستبداد تحت حكم الأحزاب الشيوعية الستالينية، وبالتالي فالثورة والاشتراكية إما أصبحا مجالا للتشكيك والمراجعة أو مجرد شعارات مبنية على نفس الرؤى القديمة مخافة التراجع عن التمسك بمشروع الثورة ولكن دون بذل أي مجهود في تحليل الأزمة والمتغيرات السياسية وأسبابها.

هذا وقد ظهرت مجموعات صغيرة الحجم والتأثير سرعان ما اختفت نظرا لضعفها الشديد أو لاندماجها في أشكال أخرى لم تجد لنفسها موضع قدم في الحياة السياسية. المجموعة الوحيدة التي استمرت منذ نشأتها في أوائل التسعينيات وأوجدت لنفسها حيزا في الفراغ اليساري كانت تيار الاشتراكيين الثوريين الذي طرح بعض الإجابات الثورية عن أسئلة اللحظة وخصوصا في ظل حالة التخبط بعد سقوط المنظومة الشيوعية. لكن هذا التيار النقدي الوليد لم يسلم هو الآخر من مشاكل اليسار التي أودت به في النهاية لثلاث مجموعات صغيرة ضعيفة التأثير، رغم ما قدمه التيار من نقد في بداية تكوينه للنظرة الستالينية والتروتسكية الأرثوذكسية في السياسة والتنظيم.

اليسار عشية الثورة

ولكن الحديث عن غياب اليسار تماما عن الحركة السياسية المصرية وخصوصا في بداية الألفية الجديدة "هو حديث به قدر كبير من التبسيط، فعدد ممثلي التيار في المجالس التمثيلية قد يكون محدودا، إلا أنه خلال السنوات العشر الأخيرة كان اليسار محركا أو رافدا أو محفزا بدرجة ما للعديد من التحركات الاحتجاجية في مصر، وهو ما يعنى عودته للساحة بعد فترة خمول وغياب".٤

ففي خلال السنوات العشر السابقة على الثورة حاولت مجموعات وأفراد يساريين الاستفادة من الزخم النضالي الذي ظهر عقب تزوير انتخابات ٢٠٠٠ البرلمانية واندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية التي أفرزت حركة تضامن قوية معها في جميع الأقطار العربية ووسط فئات لم تلتفت إلى القضايا الوطنية والتحرر من الإمبريالية والصهيونية منذ زمن. صاحب ذلك حركة رفض كبيرة لحرب الإمبريالية ضد أفغانستان بحجة مكافحة الإرهاب في الوقت الذي كانت مدن العالم تنتفض ضد العولمة الرأسمالية وحلولها لأزمتها

[٣] عماد مسعد محمد السبع، الثورة واليسار الغائب في مصر، مرجع سبق ذكره

٤ محمد العجاتي، اليسار والحركة السياسية المصرية: غياب أم تغير في الدور؟ مقال نشر بجريدة السفير اللبنانية عام ٢٠٠٩ وموجود على مدونته الشخصية: ttp://is.gd/2Tjp7u

التي حملت الفقراء دفع ثمن فواتيرها. لعبت بعد ذلك حرب العراق دورا في تأجيج الغضب الشعبي في العالم بأسره وفي مصر على وجه الخصوص، ومنها بدى لمعظم المشاركين علاقة نظام مبارك الوطيدة بالإمبريالية، حتى اندلعت في نهاية ٢٠٠٤ حركة كفاية ضد التمديد للرئيس أو التوريث لنجله.

في وسط هذا الزخم لعب اليسار المصري المناضل دورا في تكوين مجموعات مثل الحركة المصرية للتغير (كفاية) والمجموعة المصرية لمناهضة العولمة (أجيج)، بالإضافة للجان دعم الانتفاضة الفلسطينية وضد الحرب على العراق، علاوة على لجان التضامن العمالية المختلفة ذات الطابع الجبهوي. وهكذا بدأ الحرك السياسي في مصر في ربط السياسي بالوطني ولكن دون ربطهما بالاجتماعي بشكل كفء والذي ظل الحلقة المفقودة في حركة اليسار بشكل كبير حتى الثورة، وذلك على الرغم من بداية صعود حركة عمالية قوية مع نهاية ٢٠٠٦ أدت في حالة موظفي الضرائب العقارية لتشكيل أول نقابة مستقلة منذ أربعينيات القرن المنصرم.

اليسار الجديد والثورة

لعبت التكوينات الجبهوية والحملات التي كونها أو شارك في تكوينها مجموعات أو أفراد يساريين دورا هاما في استعادة الصوت اليساري الذي كان قد اختفى تقريبا في سنوات التسعينيات. ومن ثم عاد العديد من اليساريين القدامى للعمل السياسي والمشاركة في تشكيل اللجان والحملات والتظاهرات بل قيادة بعضها.

أما عن الشيء الأهم فكان في ظهور أجيال جديدة في المعترك السياسي مع بزوغ حركة التغيير الديمقراطي، هذه الأجيال لعبت دور رأس الحربة والجمهور الأساسي للحشد والتعبئة في كافة أشكال الاحتجاجات التي دعت إليها حركات التغيير ومنها حركة استقلال القضاة، ومن بعد في تحركات ضد الشرطة وقمعها للنشطاء والمواطنين.

تتمتع هذه الأجيال منذ لحظة ولادتها سياسيا بحس نضالي عالي وجسارة في مواجهة أجهزة بطش الدولة وقدرة على الفعل السياسي منقطعين النظير، وعلى الرغم من انتماء بعضهم لتكوينات سياسية تم كسبهم إليها في أوساط العمل بالجامعة والأحياء، إلا أن الكثير منهم انتمى لحركات شبابية سرعان ما بدأت في الظهور مثل "حركة شباب ٦ أبريل" و"كلنا خالد سعيد"، و"حركة شباب من أجل العدالة والحرية"، وشباب "الجمعية الوطنية للتغيير" مما كان واضحا في ظهور الفارق بين امتلاك الجسارة والنضالية وقلة الخبرة ومستوى التماسك السياسي لدى أجيال جديدة تخط خطاها الأولى في وسط الزخم السياسي الحاصل.

وبالرغم من كون هذه الأجيال الجديدة انتمت لحركات وأحزاب جديدة أو مجموعات وأحزاب سياسية مختلفة كانت موجودة بالفعل، أو ظلت محتفظة بكياناتها دون الانضمام لأي حزب أو قوى سياسية، إلا أننا يمكننا الجزم بأن الحس الاجتماعي في رؤى ونضال الكثير منهم كان ظاهرا بشكل واضح، وهو ما يمكن أن نطلق عليه جنوح ناحية اليسار حتى لو لم يطلقوا على نفسهم صفة اليسار.

ومن ثم لعبت الحركات الجديدة دورا كبيرا في تشكيل ائتلاف شباب الثورة (حركة شباب ٦ أبريل، حركة شباب من أجل العدالة والحرية، شباب الإخوان المسلمين، شباب حزب الجبهة الديمقراطية، شباب الجمعية الوطنية للتغيير، حملة دعم البرادعي) الذي كان يقود بشكل كبير الثورة في ميدان التحرير في الـ١٨ يوما من خلال اللجان التي تشكلت في الميدان وإذاعة الثورة وتحديد المطالب والتحدث إعلاميا باسم الثورة.

حزب عريض لليسار

جاءت الثورة كمفاجأة كبرى للجميع على حد سواء، وبالرغم من تبشير بعض القوى اليسارية بها، إلا أن حجم المشاركة والفعل السياسي للجماهير أبهرا الجميع. وفي تفاعل سريع مع الثورة ظهرت مبادرة لخلق حزب يساري عريض، لم تكن تلك المبادرة وليدة اللحظة ولكن كان لها إرهاصات كثيرة في محاولات إنشاء مجموعة "٢٠ مارس من أجل التغيير" و"تحالف اليسار" ومن بعد "اتحاد

اليسار" ومحاولات محدودة لتوحيد منظمات يسارية في تنظيم واحد، وبعد ذلك في تكوين مجموعات شبابية ولجان وتحالفات وإئتلافات في النضال بالمعترك السياسي.

على أرضية مختلفة تماما عما قبل الثورة، وفي ظل حالة من الزخم السياسي الواسع وجنوح حركات على الأرض يسارا في ممارستها؛ استجابت تيارات وقوى عديدة للمبادرة بإنشاء حزب جديد سمي فيما بعد بـ"التحالف الشعبي الاشتراكي" ولكن سرعان ما تم الفرز على أسس برنامجية وسياسية، فخرجت مجموعة بعد المؤتمر التأسيسي وكونت فيما بعد مع أخرين الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي واصفة التحالف الشعبي أنه أكثر يسارية من المفترض الآن، ورفضت منظمة الاشتراكيين الثوريين الاستمرار في التأسيس رفضا لحل التنظيم والاندماج في الحزب وكون عدد من قياديها حزب العمال والفلاحين، وخرجت مجموعة أخرى أسست الحزب الاشتراكي المصري الذي انضم بعض كوادراه وقياداته فيما بعد لحزب التحالف؛ ليضم الحزب في النهاية مجموعة من المستقيلين من حزب التجمع بعد فشلهم في تقويض قيادة الحزب والحصول على أغلبية ضدها، وتيار التجديد الاشتراكي، والتيار الثوري،[٥] وبعض المنتمين لليسار الديمقراطي، ومجموعة كبيرة من المستقلين أو من كانوا في أحزاب قديمة كالعمال الموحد أو الشعب الاشتراكي، أو الاشتراكيين المصريين.

على أية حال، وبصرف النظر عن الخروج بتشكيلات سياسية عدة حتى ما بعد حدوث الثورة، لكن كان لليسار بمفهومة الواسع حضوره البارز في الفعاليات والتظاهرات والمليونيات والأشكال الجبهوية التي أعقبت الثورة بشكل واضح، ومواقفه من مجمل القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية بانحيازه للفقراء والكادحين كما ظهر في البيانات الصادرة عن قواه وأحزابه وكتابات ومواقف رموزه السياسية.

سنحاول هنا التعرض لثلاث تجارب في تأسيس أحزاب لليسار تمثل في تقديري –لو صح التعبير– تطرفين أحدهما يميني والآخر يساري، بينما الثالث يمثل صياغة وسطية، وهي على الترتيب الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي، وحزب العمال والفلاحين، وحزب التحالف الشعبي الاشتراكي كنماذج فقط وليس على سبيل الحصر، بدليل وجود أحزاب أخرى كالاشتراكي المصري والشيوعي المصري.

١. الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي

يعتبر الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي نفسه يسار الوسط. تقوم أهداف الحزب على أساسين: الحرية السياسية والعدالة الاجتماعية، دون أي ذكر للاشتراكية كهدف يسعى إليه الحزب في المدى البعيد. فالحزب يؤمن بالحريات التي تكفل الحقوق المتساوية لكل مواطن في نفس الوقت الذي يدافع فيه عن مجتمع تسوده قيم اقتصادية يتشارك فيها الأفراد في التملك وإدارة العملية الإنتاجية مع رفض تام لاحتكار الدولة لوسائل الإنتاج "علينا أن نحترم المصالح المشروعة لأغلبية المصريين عن طريق سياسات اقتصادية تخدم الأغلبية بإنفاق أكثر على الصحة والتعليم والسكن وعلى مساعدة الفقراء في الخروج من الفقر ورفع مستوى معيشة المصريين وإننا نريد أن يأخذ كل منا حقه. فمن يعمل بجد وتفاني يستحق دخل ممتاز فدخل الناس في مصر بجب أن يرتبط بالعمل والتفاني في العمل".[٦] ومن ثم فـ"الديمقراطيون الاجتماعيون يرفضون احتكار الدولة لوسائل الإنتاج والتحكم في الحريات بسلطة فوقية –أي سلطة– تُسير الشعب بوصفها الأفهم والأقدر على معرفة تفاصيل الأمور وأيضا يرفضون ترك السوق مفتوح لاحتكار إما الرأسماليات الكبيرة أو أصحاب النفوذ وتعميق الفوارق الاجتماعية".[٧]

---

[٥] انقسم التيار الاشتراكي الثوري في مصر إلى منظمة الاشتراكيين الثوريين وتيار التجديد الاشتراكي والتيار الثوري

[٦] من نحن – عن الحزب وأهدافه، موقع الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي، موجود على الرابط التالي:
http://www.egysdp.com/site/index.php?option=com_content&view=article&id=205&Itemid=29

[٧] المرجع السابق

وعلى مستوى العمل السياسي، لم تكن لدى الحزب أي مشكلة في التحالف مع أجنحة رأسمالية مثل تحالفه مع حزب المصريين الأحرار ومؤسسه رجل الأعمال نجيب ساويرس في الانتخابات البرلمانية وسعيه فيما بعد للاندماج معه في حزب واحد، وليست لديه أيضا مشكلة في نزول رموز للنظام السابق على قوائم الكتلة المصرية التي تزعمها بالانتخابات.

يمكننا القول أن الحزب بدلا من أن يجذب إلى صفوفه شباب اليسار وفصائل أو قوى يسارية قديمة قرر أن يجذب بعض الشباب الليبرالي ذي المسحة الاجتماعية وبعض رموز اليسار القديم الذين لم يرق لهم لأسباب متنوعة البقاء ضمن حزب اليسار العريض. وفي هذا الصدد يقول بعض المحللين أن خروج مؤسسي الحزب المصري الديمقراطي من مشروع تأسيس حزب عريض لليسار كان أمرا حتميا، ليس فقط لاختلافهم مع برنامج الحزب وتصوراته عن طريقة البناء، ولكن وهو الأهم لأنهم لم يطرحوا رؤية يسارية بالمعنى حتى الإصلاحي للكلمة، والأفضل تسميتها رؤية ليبرالية ذات مسحة يسارية.

٢. حزب العمال والفلاحين

أسس حزب العمال والفلاحين عدد من القيادات العمالية التقليدية وعناصر من منظمة الاشتراكيين الثوريين التي رفضت منذ اللقاءات التحضيرية الاستمرار في مبادرة إنشاء حزب عريض لليسار، وتقوم سياسة المنظمة التي لعب قياديون فيها دورا رئيسيا في تأسيس الحزب على إنشاء حزب جديد بعيدا عن اليسار بمعناه التاريخي، حزب تشكله قيادات عمالية وفلاحية ويسارية ذات طابع نضالي، يكون هدفه انتصار الثورة وتجذيرها لتصبح ذات طابع عمالي اجتماعي جذري.

تبدو الأفكار التي يطرحها الحزب مختلفة في طابعها اليساري وأكثر راديكالية، ولكن الحزب لا يقدم في أدبياته أي وسيلة لبلوغ تلك الأهداف بعيدا عن ترديد الشعارات والمبادئ العامة التي رفعها الاشتراكيون الثوريون على مدار تاريخهم، الأهم من ذلك هو أنه لا يقدم تحليلا يشرح فيه علاقة تلك الشعارات والأهداف الآن بتطور الثورة المصرية، وهل قوى الثورة الاجتماعية على درجة من التنظيم والتسيس تسمح لها بإنجاز هذه المهام الثورية أم أن الظروف لم تنضج بعد؟ ومن ثم تعد واحدة من المشكلات الأساسية للحزب في عدم بلورة هذه الشعارات في مهام لحظية يتبعها لبلوغ تلك الأهداف، فالحزب الذي لم ينجح حتى الآن في اتمام الإجراءات لإشهاره علنيا، لا يرى أي أهمية في دخول الانتخابات بل طالب بمقاطعتها[٨] ولا يشارك تقريبا في الأعمال الجبهوية، ويقتصر نشاطه على المشاركة في المسيرات الاحتجاجية والفعاليات التي تنظم في الميادين والأحياء.

هناك في تاريخ الحركة اليسارية من يشغلون بالهم بنقاءهم الثوري أكثر من صحة وإمكانية وفرص انتصار الأفكار التي يحملونها، وبالتالي فما يدافعون عنه ويعلنونه كواجهة وخطاب أساسي لهم هو مجرد ترديد للمبادئ العامة أي الدعوة لانتصار الثورة العمالية وأن الطريق إلى ذلك هو تنظيم هذه الطبقة لنفسها في حزبها الثوري، بصرف النظر عن توفر هذه الإمكانيات من عدمه الآن.

٣. حزب التحالف الشعبي الاشتراكي

لم تنجح مبادرة حزب التحالف –التي توجهت لأقسام عديدة في أوساط اليسار– في ضم كل الفصائل اليسارية المختلفة فقط ولكنها –حتى الآن– لا زالت مخفقة في جذب المجموعات الشبابية التي تشكلت قبيل الثورة مباشرة مثل حركتي شباب ٦ أبريل وحركة شباب من أجل العدالة والحرية، أو في المجموعات التي لعبت أدوارا في فعاليات ثورية على مدار العامين المنصرمين مثل اللجان الشعبية الثورية ومجموعات الأولتراس، في الوقت الذي تحفظت فيه على توجيه الدعوة لحزبي التجمع والشيوعي المصري، ومن ثم ظل اليسار منقسما بين عدة تكوينات منها التاريخي ومنها الشبابي الأحدث ومنها ما ظهر في أحزاب ما بعد الثورة، وإن كان حزب التحالف هو الذي استطاع أن يضم بين صفوفه القسم الأكبر من اليسار الأيدولوجي والمقتنعين بضرورة بناء حزب يساري كبير قادر

[٨] منشور بتاريخ ٢١ يونيه/حزيران ٢٠١٢ على صفحة الحزب على الفيسبوك، ستجده على الرابط التالي:
https://www.facebook.com/aljnagy

على منافسة الأحزاب الليبرالية والدينية في الساحة السياسية، فلم يسع حتى الآن بشكل حثيث لضم ما يمكن أن يطلق عليه يسار الثورة، أي المؤمن باستكمال أهدافها وتجذير مطالبها بصرف النظر عن التسميات التي تطلقها تلك المجموعات على نفسها وعلاقتها باليسار وأفكاره بمعناه التاريخي.

منذ البداية قرر الحزب توجهه السياسي الذي عبر عنه في اختياره لاسمه لأن "الضمانة الحقيقية لتنفيذ مطالب الشعب، وخاصة مطالب طبقاته العاملة، ليست هي مجرد وجود أشخاص أو مؤسسات سلطة يتصفون بالنزاهة والاستقامة، بل في استمرارية الحركة الشعبية الثورية، التي ستمثل ضغطا على كل من يتولى الحكم. من هنا تأتي أهمية إسراع جميع فئات الشعب المصري داخل مواقع العمل والدراسة والسكن بتنظيم أنفسهم في أشكال ديمقراطية تتبنى مطالب الثورة السياسية والاجتماعية".٩

وقد أكد الحزب في إعلانه التأسيسي على أربعة مبادئ أساسية أولا: الإصرار على تحقيق كافة المطالب الخاصة بالديمقراطية والإصلاح السياسي دون انتقاص. ثانيا: ربط التغيير السياسي بالتغيير الاجتماعي، وإعادة توجيه الاقتصاد وخطط التنمية لصالح الجماهير الفقيرة. ثالثا: التصدي لكل صور التبعية للصهيونية والحكومات الاستعمارية. رابعا: النضال من أجل دولة مدنية لا دينية ولا عسكرية.١٠

ومن ثم فالحزب "مناهض للاستغلال الرأسمالي وهيمنة الرأسمالية والاحتكارات. وهو منحاز بشكل كلي لمصالح الفقراء وطبقات المنتجين. ويسعى بدأب إلى دعوة العمال والفلاحين والموظفين وكل الجماهير الفقيرة للانخراط في صفوفه، بالإضافة إلى جميع الشباب الرافضين للفساد والاستبداد والاستغلال، وجميع المثقفين والمبدعين المنحازين للديمقراطية والعدالة ومصالح الجماهير. وهو حزب ديمقراطي منفتح، يسمح بتعدد المنابر والاتجاهات والأصوات داخله. وتنهض مواقفه السياسية على التوافق ما بين تياراته المختلفة. كما تقوم هياكله التنظيمية على أسس التنسيق المنفتح، ولا يعتمد على فرض القرارات من أعلى".١١

اليسار والعمل الجبهوي: الانتخابات البرلمانية نموذجا

لم يتم بناء حزب اليسار العريض على أي أسس عصبوية تجاه القوى الأخرى واليسارية منها على وجه التحديد، وبالتالي كان هناك ومنذ اللحظة الأولى للثورة توجه لتوقيع البيانات المشتركة والدخول في تنسيقات للأحداث الكبرى وبالذات المظاهرات المليونية، والدخول أيضا في تحالفات وجبهات سياسية مع قوى أخرى وعلى رأسها القوى اليسارية. وفي الانتخابات البرلمانية ٢٠١١ –كنموذج للعمل الجبهوي– شارك حزب التحالف في بدايتها مع تحالف الكتلة المصرية مع حزب المصريين الأحرار والحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي وحزب التجمع وآخرين ثم خرج منها وبنى تحالف "الثورة مستمرة" الذي ضمه مع ائتلاف شباب الثورة وأحزاب: الاشتراكي المصري، والتحالف المصري، ومصر الحرية، والمساواة والتنمية، والتيار المصري.[١٢]

الأحزاب الجديدة التي شكلت الكتلة المصرية واجهت "مشكلات كبرى، لأنه لم يكن لديها وجود في الشارع من قبل، وليس لديها رصيد كاف تستند عليه أو قواعد شعبية مرتبطة بها. كما أن الكثير من هذه الأحزاب كانت تعمل على بناء هياكلها، ولم يكن لدى معظمها –خاصة مع بداية الانتخابات– خبرة تنظيمية على الأرض، أو متطوعين متفرغين للمساعدة في تنظيم الحملة وإدارتها، وهو ما سبب أزمة كبيرة جدا لهذه الأحزاب".[١٣]

---

٩ بيان من المجتمعين لتأسيس حزب اليسار الجديد: عن أهداف الثورة الشعبية في المرحلة الراهنة، اللجنة التحضيرية لإنشاء حزب جديد لليسار، 26 فبراير/شباط ٢٠١١

١٠ مشروع إعلان تأسيسي لحزب التحالف الشعبي، 26 فبراير/شباط ٢٠١١

[١١] المرجع السابق

[١٢] تشكل حزب التيار المصري من مجموعة من شباب الثورة وعدد من الكوادر الشابة المنشقين عن جماعة الإخوان المسلمين.

[١٣] أوراق مؤتمر "الحملات الانتخابية.. الاستراتيجيات والتحديات" ٣٠ يناير/كانون ثان ٢٠١٣، منتدى البدائل العربي للدراسات

لم تكن تلك هي المشكلة الأساسية فقط، بل أن تأسيس الأحزاب نفسها عملية كانت من الصعوبة بدور أسهم في عدم قدرة بعضها على إنهاء إجراءات التأسيس قبل إجراء الانتخابات والتي كانت تشترط خمسة آلاف عضو من ١٥ محافظة، علاوة على ضعف الإمكانيات المادية لدى العديد منها وعدم قدرتها على توفير مصادر لتمويل حملة انتخابية على مستوى كامل المحافظات، بالإضافة إلى "غياب أو ضعف التجارب الانتخابية لدى الأحزاب حديثة التأسيس. فمعظم هذه الأحزاب لم يكن لديها كوادر خاضت هذه التجربة من قبل، على الرغم من وجود بعض الكوادر أو المرشحين قليلي العدد ممن خاضوا تجارب انتخابية سابقة قبل الثورة".[١٤] هذا غير الظروف التي جرت فيها الانتخابات والتي صعبت العملية برمتها ولكنها أضحت بمثابة اختبار حقيقي لجدية الأحزاب الناشئة الجديدة وقدرتها على خلق موطئ قدم لها على خريطة الحياة السياسية، مثل هيمنة المجلس العسكري على السلطة وقانون الانتخابات وتركيبة وقرارات اللجنة العليا للانتخابات.

ولكن سرعان ما دب الخلاف داخل الكتلة ليخرج الكثير من الأحزاب ويعلن تحالفات جديدة بعد الاختلاف على تعريف الفلول (رموز النظام السابق ومن شاركوا في الحكم في ظل رئاسة مبارك) ونزول عدد منهم على قوائم الكتلة، علاوة على الاختلاف السياسي حول نوع الاستقطاب المدني–الإسلامي الذي غذاه وجود الكتلة والتحالف الديمقراطي بقيادة الإخوان المسلمين. كان أهم تحالف تم تدشينه بعد الخروج من الكتلة هو تحالف "الثورة مستمرة" والذي ساهم حزبي التحالف الشعبي الاشتراكي ومصر الحرية في المبادرة به.

كان هناك بعض السمات المميزة لتحالف الثورة مستمرة، منها رفضه القاطع للتعامل مع الفلول، وتصدير قضايا العدالة الاجتماعية والمساواة، علاوة على تمسكه بأهداف الثورة ومطالبها وبعده عن المصالح الحزبية الضيقة إعلاءً للتحالف، ودفعه بمرشحين من النساء والشباب على رأس القوائم وتمكين من لهم شعبية من خوض الانتخابات، وبالتالي كانت هناك مساحات واسعة مشتركة بين الأحزاب والقوى المشاركة في التحالف.[١٥]

ومنذ البداية كان الهدف من الثورة مستمرة بناء تحالف سياسي على أسس برنامجية بين أحزاب ذات مشارب سياسية مختلفة تضم اليساري والليبرالي والإسلامي المعتدل، وبالرغم من هذا الاتفاق السياسي إلا أن كثيرا من الصعوبات واجهت التحالف أهمها ضعف الموارد المالية والإدارة اللامركزية للحملة الانتخابية، علاوة على تعليق التحالف لحملته بسبب أحداث شارع محمد محمود والتي وقع فيها العشرات بين شهداء ومصابين، قبيل الانتخابات مباشرة مما آثر على فترة الدعاية المتاحة.[١٦]

انتهت الانتخابات بحصول الثورة مستمرة على ٨ مقاعد في البرلمان (مقعد فردي و٧ على القائمة)، ولكن سرعان ما هبط العدد إلى ٥ ككتلة تعبر عن التحالف بعد انسحاب ٣ برلمانيين واعتبار انفسهم مستقلين غير ملتزمين بالتمثيل البرلماني للتحالف، هذا غير قرار حل البرلمان الذي لم يعط الفرصة بشكل كاف للتحالف أو غيره من الكتل الأخرى لإظهار مدى تماسكه وطرحه لرؤى بديلة تحت قبة البرلمان، ولكن بالرغم من ذلك قامت عناصر التحالف البرلماني للثورة مستمرة في هذه الفترة القصيرة بتقديم بعض مشروعات القوانين المغايرة لأفكار الأغلبية البرلمانية من الإسلاميين، ومنها مشروع قانون الحريات النقابية العمالية ومشروع ضمانات وحوافز الاستثمار.

الانتخابات الرئاسية وتفتت اليسار

وعلى عكس الاستقطابات التي ظهرت في الانتخابات البرلمانية، جاءت الانتخابات الرئاسية لتضع اليسار في معضلة من نوع مختلف، فاليسار بمعناه الواسع الذي لم ينجح في حصد أكثر من ٣٣ مقعدا[١٧] من أكثر من ٥٠٠ مقعدا هي حصيلة أحزاب (التجمع

---

[١٤] المرجع السابق

[١٥] المرجع السابق

[١٦] المرجع السابق

[١٧] ويكيبديا، انتخابات مجلس الشعب المصري ٢٠١١-٢٠١٢، على الرابط التالي: http://is.gd/uQ01K5

الوطني التقدمي الوحدوي والتحالف الشعبي الاشتراكي والكرامة العربية والمصري الديمقراطي الاجتماعي) ضمن تحالفات مع أحزاب أخرى؛ قرر أن يدفع بثلاثة مرشحين دفعة واحدة (نستثني حمدين صباحي الذي يفضل تقديم نفسه بوصفه وريث لعبد الناصر والناصرية) دون الاتفاق على مرشح واحد كانت فرصه ستصبح أيضا محدودة في المنافسة.

فقد دفع حزب التجمع بمرشح باسم الحزب وهو المستشار هشام البسطويسي، والذي طرح نفسه مبكرا بعد الثورة مباشرة لهذه المهمة قبل أن يختفي تماما من الساحة السياسية ثم عودته مرشحا باسم حزب ترى فصائل اليسار الأخرى أنه فقد جماهيريته وارتمى كثيرا في أحضان السلطة، وينبع موقفه من سلطة الإخوان ليس بوصفهم أصحاب سياسات اقتصادية معادية للجماهير كالنظام السابق ولكن بوصفهم إسلاميين يمثلون خطرا على الحريات ومدنية المجتمع. كان التجمع قد استمر في تحالف الكتلة المصرية في الانتخابات البرلمانية مع رموز الرأسمالية والفلول، ليأتي ترشح البسطويسي بعد ذلك كتعبر عن حالة إفلاس لدى الحزب الذي فقد بوصلته اليسارية والذي لم يستفد من خبرات أحزاب اليسار في الانتخابات الرئاسية مثلما حدث في تشيلي ١٩٧٢ وترشح سلفادور الليندي كممثل لتحالف يساري واسع. هذا وقد حصل البسطويسي على ٢٩ ألف و١٨٩ صوتا (المركز التاسع من بين ١٣ مرشحا بنسبة 0.13% من جملة الأصوات الصحيحة) في الجولة الأولى من الانتخابات ليخرج من سباق الرئاسة.[١٨]

في حين دفع حزب التحالف الشعبي الاشتراكي في سابقة تاريخية لحزب وليد بالمناضل السكندري أبو العز الحريري، على خلفية الزخم الذي أحدثه تحالف الثورة مستمرة في الانتخابات البرلمانية. وبالتالي وقع الحزب اليساري الجديد في نفس الخطأ الذي ارتكبه التجمع وهو طرح رمز لا يحظى بشعبية اللهم في دائرتة الانتخابية فقط، وحصل الحريري في النهاية على ٤٠ ألف و٩٠ صوتا (المركز الثامن من بين ١٣ مرشحا بنسبة 0.17% من جملة الأصوات الصحيحة) في الجولة الأولى من الانتخابات ليخرج هو الأخر من سباق الرئاسة.[١٩]

على جانب آخر تقدم المحامي والناشط الحقوقي خالد علي لترشيح نفسه كمستقل عن الأحزاب والقوى السياسية[٢٠]، معتمدا على جهده وسمعته التاريخية في أوساط العمال ودفاعه عن قضاياهم وعن الحريات بشكل عام، ولكن لم يستطع سوى تجميع ١٣٤ ألف و٥٦ صوتا فقط (المركز السابع من بين ١٣ مرشحا بنسبة 0.58% من جملة الأصوات الصحيحة) في الجولة الأولى من الانتخابات ليخرج أيضا من سباق الرئاسة.[٢١]

هذا وقد شهد السباق الرئاسي وجود مرشحين ينتمون لمعسكر الثورة وهما القيادي الإخواني السابق عبد المنعم أبو الفتوح[٢٢] وحمدين صباحي. وعلى الرغم من عدم اتفاق المرشحين الخمسة على مرشح واحد ونائب ورئيس حكومة، إلا أن نزول خالد علي ورفعه لسقف برنامجه السياسي ودفاعه المباشر عن قضايا العمال والفلاحين وضرورة تطبيق العدالة الاجتماعية دفع الباقين لرفع أسقفهم بالتبعية، والتقرب لجمهور الناخبين عبر طرح مطالب وشعارات ذات بعد اجتماعي. وفي النهاية لم يستطع أيا منهم الدخول لجولة الإعادة بالرغم من أن اتفاقهم كان سيعني أن الإعادة ستكون بين أحدهما ومحمد مرسي، ليصبح الناخبون بعد الجولة الأولى بين شقي رحى في الاختيار بين مرشح الإخوان المسلمين د. محمد مرسي أو العودة للنظام السابق حال اختيار الفريق أحمد شفيق.

---

[١٨] ويكيبديا، انتخابات الرئاسة المصرية ٢٠١٢، على الرابط التالي: http://is.gd/RXNzGg

[١٩] المرجع السابق

[٢٠] انضم خالد علي بعد ذلك لحزب التحالف الشعبي الاشتراكي.

[٢١] ويكيبديا، انتخابات الرئاسة المصرية ٢٠١٢، على الرابط التالي: http://is.gd/RXNzGg

[٢٢] أعلن أبو الفتوح نيته خوض انتخابات الرئاسة بعد الثورة مباشرة مما أدى لخروجه من جماعة الإخوان المسلمين التي كان موقفها آنذاك رفض ترشح أيا من أعضائها لمنصب الرئيس، ومن ثم أسس فيما بعد حزب مصر القوية.

لقد أظهرت التصويتات أن البرنامج السياسي لم يكن هو الفارق الأساسي بين المرشحين في السباق الرئاسي بقدر ما لعبت الاستقطابات الدينية–المدنية–العسكرية دورا أكبر في حسم نتائج الجولة الأولى وجولة الإعادة، فالواقع لم يكن متجذرا للدرجة التي تسمح بالتفاف جماهيري واسع حول برنامج سياسي يطرح تصورات وانحيازات طبقية واضحة، بالإضافة إلى عدم وجود رمز تاريخي بالثقل الذي يسمح له بأن يكون مرشحا للثورة، علاوة على المنافسة غير المبررة لمرشحين يعلنون جميعهم انتمائهم لمعسكر الثورة.

فرص ثورية وإمكانيات للمستقبل

الحديث عن اليسار ودوره في الثورة ومستقبله لا يمكن رؤيتهم بعيدا عن الواقع السياسي وتطوراته. فالمسار الذي اتخذته الأحداث أصبح يظهر كل يوم الحاجة بشكل ملح لتبلور قوى منظمة مستعدة لرفع راية أهداف الثورة ومطالبها والتفاعل السياسي مع القوى الاجتماعية والسياسية التي تتحرك على الأرض وتسعى لتجذير العملية برمتها لصالح الكادحين من هذا المجتمع، ولتكسبه فرصا أوسع وأكثر نضالية لانتصار قيم العدل والمساواة بين مواطنيه. فالطابع العام للحركة الثورية يساري النزعة بطرحه مطالب أكثر راديكالية ومرتبطة بقضايا الحريات والعدالة الاجتماعية، وهناك الكثير من الأيدوليجيات التي تتبناها منظمات ومجموعات يسارية، ولكن الحاجة لتنظيم يساري هي الترجمة الحقيقية لحالة التجذير التي تشهدها الحركة.

أفرزت الثورة مجموعات كثيرة تفاوتت في أحجامها وقدرتها على التأثير على الواقع السياسي، وجلبت لساحة السياسة بشرا لم تكن لهم اهتمامات سياسية تذكر تقريبا قبل الثورة، باستثناء المجموعات النشطة والتي كانت تنحصر حركتها في أشكال احتجاجية يتم تقويضها أو قمعها نظر لصغر حجمها.

لعب الزخم الجماهيري، الذي بدأ في الظهور منذ أحداث انتفاضة الأقصى ٢٠٠٠ وتبلوره بعد مروره بعدد من المحطات في المشاركة بالملايين في أحداث ثورة يناير/كانون ثان– لعب دورا في جلب الآلاف من الشباب لساحة العمل والاهتمام بالسياسة والتغيير. وعلى الرغم من نقص الخبرة وعدم التماسك السياسي الذين يشكلون سمات هذا الجيل إلا أن القدرات النضالية له بالغة القوة والتأثير، الأهم هو استعداد شرائح من هذا الجيل للتنظيم والتسيس والنضال تحت رايات تسعى إلى تجذير الثورة وتحقيق مطالبها وأهدافها وبالذات الاجتماعي منها.

العامل الأهم في تقديري من خلال قراءة المشهد السياسي هو تصاعد حالة الاحتقان والغضب الجماهيري في الفترة الأخيرة ففي تقرير عن الاحتجاجات الاجتماعية في عام ٢٠١٢[٢٣] ظهر أن عدد الاحتجاجات تجاوز الـ ٣٨٠٠ حدث على مدار العام، وأوضح التقرير أن الاحتجاجات خلال شهور حكم محمد مرسي الستة جاءت ضعف مثيلتها في نصف العام الأول. هذا وتوالى تصاعد الغضب الجماهيري في عام ٢٠١٣ بقوة حتى وصل عدد الاحتجاجات إلى ١٣٥٤ في شهر مارس/آذار ٢٠١٣ فقط لتأتي مصر في المرتبة الأولى عالميا في عدد الاحتجاجات.[٢٤] من الواضح إذن لكل ذي عينين أن الاستحقاقات الاجتماعية والاقتصادية كلها وعدد كبير من الاستحقاقات السياسية لم يتحقق منها شيئا بعد، وأن المجتمع وبالذات عالمه السفلي على صفيح ساخن وعلى وشك الانفجار، فلم يشارك الشعب في ثورة وقدم فيها الغالي من التضحيات ليستبدل نظاما ديكتاتوريا بواحد آخر، علاوة على أن الأوضاع المعيشية تردت للغاية وفي سبيلها للانحدار الشديد.

---

[٢٣] الاحتجاجات الاجتماعية في ٢٠١٢.. صرخة شعب ضد التجاهل والاستغلال والقمع، المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ٣١ ديسمبر/كانون أول ٢٠١٢، موجود على الرابط التالي: http://ecesr.com/?p=7113

وأنظر أيضا: تقرير الاحتجاجات العمالية ٢٠١٢، المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ٢٨ أبريل/نيسان ٢٠١٣، موجود على الرابط التالي: http://ecesr.com/report/279484

[٢٤] "التنموي الدولي": مصر الأولى في معدلات الاحتجاج عالميًا.. بواقع ٤٤ اعتصامًا في اليوم، الأهرام، أول أبريل/نيسان ٢٠١٣، موجود على الرابط التالي: http://is.gd/dDMmiK

هذه الأوضاع وهذا الفرز يطرحان ضرورة وجود حزب يساري منفتح يسعى إلى كسب القيادات العمالية والنقابية والمهنية ومجموعات الشباب الساخطة ودفعهم نضاليا في اتجاهات تكسبهم خبرة وتماسك وليستفيد من قدراتهم النضالية لتوسيع نفوذه وتأثيره السياسيين وظهوره كحزب ذي طابع جماهيري واسع.

أسباب وعوامل النجاح

نحن مقبلون على ثورة أخرى. هكذا يقرأ الساسة اليساريون المشهد السياسي وواقع الحركة الاحتجاجية، ولكن ماذا بعد؟ السؤال يعني باختصار هل يمكن أن تكون هناك ثورة قامت في هذا البلد ورفعت شعارات مثل "عيش.. حرية.. كرامة إنسانية.. عدالة اجتماعية" ومن المنتظر أن تشهد جولة أخرى بها ذات زخم نضالي وفعل احتجاجي جماهيري كبير دون أن يلعب اليسار دورا قياديا فيها ويكون بمثابة رأس الحربة ويضم من بين كوادره قيادات هذه الحركة؟ الإجابة إن لم يحدث هذا فلسوف تأتي الموجة المقبلة بنتائج عكسية وربما تصبح نهاية للثورة وعاملا للإحباط بدلا من أن تكون دفعة ثورية للأمام تعيد تصحيح الأوضاع والمسارات وتجلب مكاسب لقوى الثورة.

ولكن نجاح حزب يساري في أن يصبح حزبا جماهيريا كبيرا ومؤثرا في مجرى الأحداث يحتاج لتوفير أسباب وعوامل النجاح في مهمته التاريخية هذه حتى لا يكرر تجربة الفشل وعزلة اليسار عن الحركة الجماهيرية المنتظر صعودها مرة أخرى. ويمكننا أن نجمل هنا هذه الشروط في:

أولا: العمل السياسي

- أن يلعب حزب اليسار دور القاطرة في النضالات الاجتماعية والسياسية في أوساط العمال والفلاحين والصيادين والموظفين وسكان العشوائيات والمناطق الفقيرة، بأن يأخذ دوما زمام المبادرة، ويسعى إلى كسب قيادات الحركة إلى صفوفه من خلال النضال معها جنبا إلى جنب، ومشاركته فيها كطرف مناضل وليس كمجرد داعم لها أو متضامن معها.
- أن يرفع الحزب عند كل معركة أهداف ومطالب الثورة التي قامت من أجلها مثل تحقيق مجتمع ديمقراطي قائم على المشاركة الشعبية في السلطة والتعددية السياسية وتداول السلطة، وتحقيق العدالة الاجتماعية بإعادة توزيع الثروة لصالح الكادحين من هذا المجتمع، أو المطالب التي يمكن ربطها بأحداثها مثل القصاص من قتلة الثوار وحقوق المصابين والإفراج عن كل المعتقلين عسكريا ومدنيا في أحداث الثورة.
- أن يسعى الحزب للتفاعل مع المجموعات الثورية التي تشكلت من رحم الأحداث وتطورها لكسبها على أرضية نضالية وتوحيد العمل، والدخول معها في عمل جبهوي واسع حال عدم انضمامها لصفوفه، كي تثبت تجربة العمل المشترك أيا من القوى أقرب لبعضها البعض.

ثانيا: الدعاية الفكرية

- أن يركز الحزب في دعايته طيلة الوقت على القضايا الجماهيرية ذات البعد الاجتماعي والاقتصادي ومشكلات الأقليات والفئات المضهدة في المجتمع ويسعى بكل استقامة نضالية لتبني قضاياهم ومطالبهم في التغيير وتحسين أوضاعهم مثل المرأة والأقباط والبدو والنوبيين والأقليات الدينية والعرقية الأخرى.
- أن يسعى الحزب لتطوير برنامجه وأدواته السياسية والتنظيمية ليعبر بالفعل عن إمكانية نجاح حزب عريض ومنفتح يجذب كل من يتجهون يسارا في واقع الحركة النضالية حتى لو كانوا لا ينطبق عليهم مفهوم اليسار أو انتمائهم له بالمعنى الكلاسيكي للكلمة.

ثالثا: البناء التنظيمي

- أن يسعى الحزب إلى بناء نفسه موقعيا بحيث تكون كوادره موجودة في كل مكان وقادرة على الارتباط بالنضالات التي تنشأ في أماكن العمل واحتجاجات الشارع والمناطق الفقيرة.
- توسيع مساحة الديمقراطية في الحزب بعمل أوسع نقاشات قاعدية والتي تسبق إقرار السياسات واتخاذ القرارات لبناءه بطريقة متسقة مع رؤاه في الدفاع عن مجتمع ديمقراطي له الحق في صنع قرارته.
- أن يسعى الحزب إلى صقل مواهب وقدرات أعضائه عبر عملية تثقيف واسعة مرتبطة بالقضايا والنضالات على الأرض، أي أن يربط بمهارة بين النظرية والممارسة في النضال، حتى يستطيع تربية قيادات وكوادر متماسكة على مشروعه النضالي.